



الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر 2008

الإصدار الثاني
يوليو 2008م

2008



حضرة صاحب السمو

الشيخ جابر بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المضي



سمو الشيخ

الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني

ولي العهد

الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر ٢٠٠٨ جهاز الإحصاء



الفهرس

١	تقديم
٣	المقدمة
٥	الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع
٩	الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
١٣	الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٧	الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال
٢١	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات
٢٥	الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) والملاريا والأمراض المعدية الأخرى
٢٩	الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية
٣٥	الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر ٢٠٠٨ جهاز الإحصاء



تقديم

تعد الأهداف الإنمائية التي جاءت في إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر عام ٢٠٠٠م تعبيراً عن تصميم الزعامات السياسية في مختلف دول العالم على تخليص البشرية من مشكلة الفقر والجوع ، وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم الفاعلة في التنمية وفي التوزيع العادل لثمارها .

وتعكس الأهداف الإنمائية للألفية تطلعات البشر صوب حياة أفضل من خلال مجموعة مختارة من الأهداف المحددة بالأرقام والأطر الزمنية الواضحة ، وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥م اتفقت الدول على خفض نسب الفقر والجوع إلى النصف ، وتطبيق التعليم الابتدائي على مستوى شامل ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر إلى الثلثين ، وخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاث أرباع ، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية ، وضمان الاستدامة البيئية ، وبناء شراكة عالمية للتنمية .

ويبين التقرير الوطني الثاني للأهداف التنموية للألفية في دولة قطر والذي تم إعداده من قبل جهاز الإحصاء وفقاً للإطار المنقح الجديد للأهداف الإنمائية للألفية المعد من قسم الإحصاء بالأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٧م حجم الإنجاز المتحقق في الدولة في جوانب التنمية المختلفة ، والذي كان انعكاساً للاهتمام المتزايد للقيادة الرشيدة وتضافر جهود الشراكة في التنمية بين قطاعات المجتمع الثلاث القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، كما ويوضح الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من الجهد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد.

ويأمل جهاز الإحصاء أن يكون هذا التقرير مرشداً ومرجعاً يخدم متخذي القرارات وواضعي السياسات والخطة في مختلف جوانب التنمية عند تحديد الإجراءات المطلوب القيام بها لتعزيز جوانب القوة في مجالات التنمية، ومعالجة جوانب الضعف وبما يساعد في تعزيز المكانة التي تحتلها دولة قطر على الصعيدين الدولي والإقليمي .

حمد بن جبرين جاسم آل ثاني

رئيس جهاز الإحصاء بالإمارة

الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر ٢٠٠٨

جهاز الإحصاء

مقدمة

قامت الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٠م بعقد مؤتمر قمة الألفية ، حيث التزمت (١٨٩) دولة عضواً بالأمم المتحدة بالعمل من أجل تكوين عالم تكون قمة الأولويات فيه تحقيق التنمية المستدامة والتخلص من الفقر . وقد وقع على إعلان الألفية ١٤٧ رئيس دولة بعد موافقة كافة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه . وقد نتج عن هذا الإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتي كانت نتاج للمؤتمرات التي نظمتها الأمم في العقد الأخير من القرن الماضي كمؤتمر البيئة والتنمية (ريودجانيرو ١٩٩٢م) ، ومؤتمر السكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤م) والمؤتمر الرابع المعني بتمكين المرأة (بكين ١٩٩٥م) ، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥م) .

وتركز الأهداف الإنمائية للألفية على جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات كبيرة يمكن قياس تأثيرها على حياة الناس مع حلول عام ٢٠١٥م . وقد حدد لكل هدف غايات ومؤشرات لقياس النتائج ليس على صعيد الدول النامية فحسب ، بل وأيضاً على مستوى الدول الغنية التي تساعد في تمويل برامج وخطط التنمية ، وكذلك على صعيد المؤسسات متعددة الأطراف التي تساعد الدول على تنفيذ هذه البرامج والخطط .

وتعد الأهداف الإنمائية للألفية اليوم بمثابة دليل استرشادي للمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية العاملة في المجال الإنمائي ، وقد تم قبول هذه الأهداف كإطار لقياس التقدم في عملية التنمية . وتتمثل الأهداف الإنمائية للألفية بالآتي :

- القضاء على الفقر المدقع والجوع .
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي .
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
- تخفيض معدل وفيات الأطفال .
- تحسين صحة الأمهات .
- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض .
- كفالة الاستدامة البيئية .
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

ويتألف هذا التقرير من ثمان أجزاء ، يتناول كل جزء هدفاً من الأهداف الثمانية على حدة ، ويوضح الانجازات التي حققتها دولة قطر ، وكذلك التحديات التي تواجهها في سعيها إلى إنجاز الأهداف الثمانية والعوامل الإيجابية التي تمثل بيئة مناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

الهدف الأول للألفية

القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١-أ :

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٥ م.

رغم أن الفقر ظاهرة إنسانية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني لكن بحمد الله فإن ظاهرة الفقر تكاد تكون معدومة في دولة قطر حيث أن الدولة تقوم ببرامج ومشاريع تنموية مختلفة كفيلة بتحقيق العمالة التامة بحيث أن جميع المواطنين يتمتعون بدخول عالية تكفل لهم العيش الكريم، علاوة على ذلك تقوم الدولة بتقديم المساعدات الاجتماعية الشهرية لبعض فئات المجتمع من الأرامل والمطلقات والأسر المحتاجة وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والعجزة والمسنين وأسر السجناء والأسر المفقود عائلتها وغيرها.

وإذا كان الفقر يعرف على أنه عدم كفاية الدخل وانعدام فرص التعليم والتغذية والرعاية الصحية وفرص العمل، لذا يعد معيار متوسط إنفاق الأسرة والفرد معياراً هاماً لتحديد طبيعة الفقر.

مؤشر: نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم حسب معادل القوة الشرائية:

تبلغ نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد يومياً صفرأ حيث يوضح مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م إلى أن متوسط إنفاق الفرد في دولة قطر يبلغ ٣٣ دولار يومياً.



متوسط الإنفاق الشهري للأسرة والفرد (بالريال القطري)

٢٠٠٠ / ٢٠٠١		٢٠٠٦ / ٢٠٠٧		البيان
الفرد	الأسرة	الفرد	الأسرة	
٢١٢٤	١٤٣٨٤	٣٥٨٢	٢١٨٥١	متوسط الإنفاق الشهري على جميع السلع والخدمات
٣٢٣	٢٦٠٢	٤٤١	٢٦٨٩	متوسط الإنفاق الشهري على الطعام والشراب

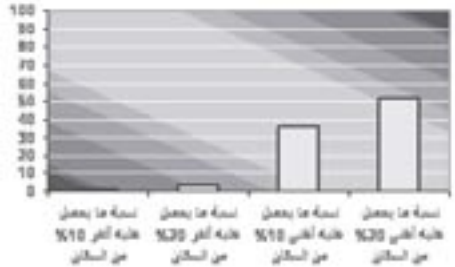
المصدر: مجلس التخطيط، بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠١

ويشير جدول الإنفاق إلى زيادة متوسط الإنفاق الشهري للأسرة والفرد في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦ مقارنة مع عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ كما أن نسبة ما تنفقه الأسرة والفرد على الطعام والشراب من إجمالي الإنفاق تتناقص بشكل كبير وهو يدل على ارتفاع مستوى المعيشة إذ من المعروف وفقاً لقانون أنجل أنه كلما زادت رفاهية الأسرة قل نسبة ما تنفقه على الطعام والشراب. وزادت ما تنفقه على الخدمات الأخرى.

مؤشر أفقر ٢٠٪ من السكان في الاستهلاك (العدالة في توزيع الدخل)

٢٠٠٧	البيان
١,٣	نسبة ما يحصل عليه أفقر ١٠٪ من السكان
٣,٩	نسبة ما يحصل عليه أفقر ٢٠٪ من السكان
٣٥,٩	نسبة ما يحصل عليه أغنى ١٠٪ من السكان
٥٢,٠	نسبة ما يحصل عليه أغنى ٢٠٪ من السكان

المصدر: مجلس التخطيط، بحث إنفاق ودخل الأسرة
بالعينة للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠١



ومن أهم المقاييس التي تسجل التجانس في مستويات الإنفاق هو نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان من إجمالي الاستهلاك. كما يوضح مقياس نسبة ما تحصل عليه أغنى ٢٠٪ من السكان إلى ما يحصل عليه أفقر ٢٠٪ مقدار العدالة في توزيع الدخل وحسب بيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦ كانت هذه النسبة = ٦,٤٪.

كما أن مقياس جيني كمؤشر للعدالة في توزيع الدخل سجل ٠,٤١١

الغاية ١-ب:

تحقيق عمل كلي منتج ولائق للجميع بما في ذلك النساء والشباب

مؤشر نسبة العمالة للسكان

شهدت الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٧م تنامي قوة العمل إلى مجموع السكان في دولة قطر، حيث ارتفعت نسبة قوة العمل للسكان من ٦٧,٥٤٪ عام ١٩٩٧م إلى ٧١,٣٨٪ عام ٢٠٠٧م. وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى النهضة التنموية والعمرانية التي تشهدها الدولة والتي تطلبت استقدام المزيد من العمالة الوافدة.

مؤشر نسبة الذين يعملون ويقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم

تصنف دولة قطر من البلدان ذات الدخل المرتفع وبالتالي فإن نسبة الذين يعملون ويقل دخلهم اليومي عن دولار واحد صفرًا.

مؤشر نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يعملون لدى العائلة من إجمالي العمالة

انخفضت نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يعملون لدى العائلة من إجمالي العمالة في دولة قطر من ٧١,٠٪ عام ١٩٩٧م إلى ١٥,٠٪ عام ٢٠٠٧م.

وخلاصة القول أن دولة قطر قد حققت الغاية المتمثلة بتوفير فرص عمل لائقة لكافة فئات المجتمع نتيجة لتبنيها برامج وسياسات جادة ترتبط بسوق العمل

الغاية ١ - ج:
تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال
الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥ م

مؤشر نسبة الأطفال ناقصي الوزن

يقيس هذا المؤشر مدى سوء التغذية لدى الأطفال، والذي قد يؤثر على نموهم المعرفي وكما يؤثر في حالتهم الصحية في مستقبل حياته. ونجد أن نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص في الوزن يساوي ١٢,٦٪ وفقاً للمسح الصحي العالمي لعام ٢٠٠٦ م. ويمكن القول بأن دولة قطر قد حققت الهدف الأول والمتمثل بالقضاء على الفقر المدقع والجوع منذ فترة طويلة ولا يمثل ذلك أي تحدي لدولة قطر.

الهدف الثاني للألفية

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي لجميع



الغاية :

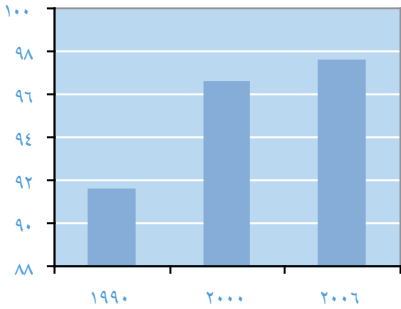
ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على السواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥م.

بالرغم من قصر الفترة التي انطلقت فيها نهضة التعليم إلا أن النجاحات التي حُقت في السنوات الماضية تعتبر إنجازات فريدة. ومن هذه الانجازات تطبيق قانون إلزامية التعليم في عام ٢٠٠١م والذي ينص على إلزامية ومجانبة التعليم لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية، وإنشاء المجلس الأعلى للتعليم في عام ٢٠٠٢م ومنه انطلقت المبادرة الطموحة لتطوير التعليم العام في عام ٢٠٠٣م، والتي عرفت بمبادرة تعليم لمرحلة جديدة التي تهدف إلى تطوير التعليم من خلال دمج معايير المناهج الدراسية التي تتوافق مع المتطلبات الدولية للتعليم وتؤسس لبناء مدارس مستقلة تعزز آليات الإبداع والابتكار والتفكير النقدي بين الطلاب، هذا وقد اختيرت ثلاثة مؤشرات لتعكس التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق غاية ضمان تمكين الأطفال من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٥م.

مؤشر صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

يعد مؤشر صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي من المؤشرات التي تعكس مدى الاهتمام بتعميم التعليم الابتدائي، حيث توضح البيانات أن المؤشر ارتفع إلى ٩٧,٦٪ في عام ٢٠٠٦م بالمقارنة مع ٩١,٦٪ في عام ١٩٩٠م. ويلاحظ أن الفجوة بين الجنسين محدودة جداً.

صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦ م

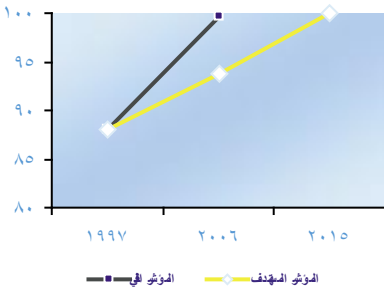


السنوات	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٠	٩٢,٣	٩٠,٨	٩١,٦
٢٠٠٠	٩٦,٤	٩٧,٣	٩٦,٩
٢٠٠٥	٩٦,٧	٩٨,٣	٩٦,٥
٢٠٠٦	٩٧,٩	٩٧,٣	٩٧,٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق نسبة ١٠٠٪ في تعميم التعليم الابتدائي تظل نسبة نظرية وذلك لوجود بعض الأطفال من الملتحقين بالتعليم الابتدائي دون سن السادسة. وعليه فإن تحقيق هذا المؤشر لا يعتبر تحدياً لدولة قطر.

مؤشر نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس

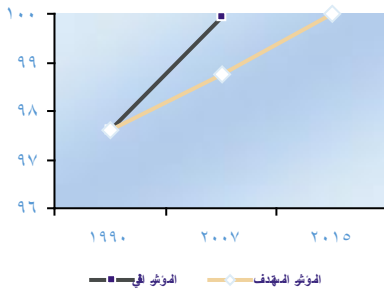


يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية، وتبرز أهميته في عكسه حالة التسرب من المرحلة الابتدائية. وتوضح البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى أنه في عام ١٩٩٧ بلغت نسبة بقاء التلاميذ في الدراسة ٨٨,٠٪ ارتفعت إلى ٩٩,٧٪ في عام ٢٠٠٦ م نتيجة للجهود المبذولة في تطوير وتحسين نوعية التعليم والتي أدت إلى انخفاض معدلات التسرب. وعليه يمكن القول بأن دولة قطر قد حققت هذا المؤشر قبل عشر سنوات من الموعد المحدد لتحقيقه.

مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٢٤) سنة

حرصت السياسة التعليمية في دولة قطر على وضع إستراتيجيات وطنية للقضاء على الأمية وخصوصا في فئة الشباب، ومن خلال البيانات الإحصائية نجد أن هذه السياسة أسهمت في رفع معدل القرائية، حيث بلغ مؤشر معدل القرائية لدى الشباب (١٥ - ٢٤) سنة ٩٦,٥٪ في عام ١٩٩٥ م ثم أخذ المعدل بالازدياد ليبلغ ٩٩,١٪ في عام ٢٠٠٧ م. وبهذا لا يشكل المؤشر تحدياً لدولة قطر.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥ - ٢٤) سنة في الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ م



المؤشر	السنوات
٩٦,٥	١٩٩٥
٩٧,٣	١٩٩٥
٩٨,٠	٢٠٠٠
٩٨,٩	٢٠٠٥
٩٩,٠	٢٠٠٦
٩٩,١	٢٠٠٧

المصدر: مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ و ٢٠٠٤ مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

نسبة الإناث إلى الذكور لمن يلمون بالقراءة
والكتابة في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)

السنوات	المؤشر
١٩٩٠	٩٦,٥
١٩٩٥	٩٧,٦
٢٠٠٠	٩٨,٥
٢٠٠٥	٩٩,٢
٢٠٠٦	٩٩,٣
٢٠٠٧	٩٩,٩

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي،
اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

السنوات	المؤشر
١٩٩٧	١٦,٣
٢٠٠٤	١٧,٨
٢٠٠٦	١٥,١
٢٠٠٧	١٢,٦

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح قوى العاملة بالعينة
اعداد مختلفة، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ و٢٠٠٤
(تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

تمكنت دولة قطر من تحقيق هدف المساواة بين
الجنسين في جميع مراحل التعليم العام
وبالرغم من أن الفجوة النوعية كبيرة لصالح
البنات في التعليم الجامعي. إلا أن الدولة لم
تكف بهذا المستوى حيث أنشئت المجلس
الأعلى للتعليم وأوكلت إليه الارتقاء بنوعية
التعليم ومستواه في المراحل المختلفة من
خلال المدارس المستقلة التي تم توفير الدعم
المالي والفني لها

وكذلك وفرت الدولة بيئة مناسبة لتشجيع
الجامعات العالمية لفتح فروع لها في دولة قطر
وتحفيز ودعم الطلبة للالتحاق بها حيث بلغ
عدد الجامعات ١٠ جامعات، بالإضافة إلى أن
الدولة تدعم جامعة قطر في خططها لتطوير
البرامج التعليمية فيها بما يتناسب واحتياجات
خطط وبرامج التنمية في الدولة.

حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في
القطاع غير الزراعي:
تشير المؤشرات والبيانات الإحصائية إلى أن
مشاركة المرأة في الأنشطة غير الزراعية لا تزال
ضعيفة بالمقارنة مع التقدم الذي أحرزته في
مجال التعليم بمراحله المختلفة حيث لم تتخطى
حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في
القطاع غير الزراعي ١٧,٨٪ خلال الفترة
١٩٩٧ - ٢٠٠٧ م.

وبالرغم من تدني حصة النساء في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي إلى أن المرأة القطرية قد دخلت مجال الاستثمار حيث تشكل سيدات الأعمال القطريات أكثر من ٥٠٪ من مجمل المستثمرين والمتعاملين بالأسهم القطرية في سوق الدوحة للأوراق المالية، ويصل عدد الشركات التي تملكها سيدات أعمال في قطر حالياً نحو ١٥٠٠ شركة تنوعت مجالاتها ما بين الاستثمارات الصناعية والبنوك والسياحة والتجارة مما يشكل تحوُّلاً في الأنماط الاستثمارية التقليدية للمرأة في قطر.

مؤشر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية:

تم الاعتماد على مؤشر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس البلدي والتي شهدت ارتفاعاً من صفر ٪ في انتخابات عام ١٩٩٩ م إلى ٣,٤٪ في انتخابات عامي ٢٠٠٣ م، ٢٠٠٧ م حيث فازت سيدة قطرية بأحد مقاعد المجلس المكونة من ٢٩ مقعداً. ومن المتوقع أن تزداد حصة النساء في مقاعد المجلس البلدي في انتخابات عام ٢٠١١ م وذلك نتيجة لزيادة الوعي لدى المرأة القطرية بأهمية المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرارات في الدولة.

وخلاصة القول فإن تحسين مستويات التعليم وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التعليم أدى إلى زيادة فرصة حصولها على عمل منتج، علاوة على تمكينها للقيام بدور فاعل في صنع القرار داخل الأسرة وفي الحياة العامة.

الهدف الرابع للألفية تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية :

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين
بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ م

اهتمت دولة قطر منذ تأسيسها بالرعاية الصحية اهتماماً بالغاً تجسد
بنتييد المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة في مختلف أرجاء
البلاد وتزويدها بالأجهزة الطبية ذات التقنية العليا حرصاً منها
على سلامة المواطنين، كما أن الدولة قد خصصت ما نسبته ٦,٩%
من موازنة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للخدمات الصحية والاجتماعية.

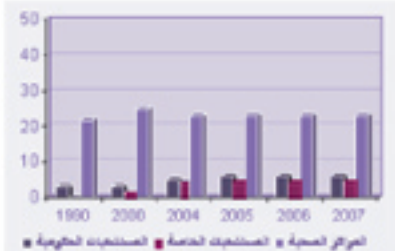
كما واهتمت الدولة ضمن سياستها الصحية بتوفير الأطباء الأكفاء
كما أولت العناية بالطفل وذلك من خلال تخصيص قسم خاص
يعني بالأمومة والطفولة في جميع المراكز الصحية، ومن المبادئ
التي اهتمت بها الدولة مجانية العلاج وبجانب المستشفيات
الحكومية والخاصة شجعت الدولة بفتح العيادات الخاصة التي
شملت أكثر مناطق البلاد.

السنوات	المستشفيات الحكومية	المستشفيات الخاصة	المراكز الصحية
١٩٩٠	٣	٠	٢٢
٢٠٠٠	٣	١	٢٥
٢٠٠٤	٥	٤	٢٣
٢٠٠٥	٦	٤	٢٣
٢٠٠٦	٦	٤	٢٣
٢٠٠٧	٦	٤	٢٣

عدد المستشفيات
الحكومية والخاصة
والمراكز
الصحية خلال الفترة
١٩٩٠ - ٢٠٠٧ م



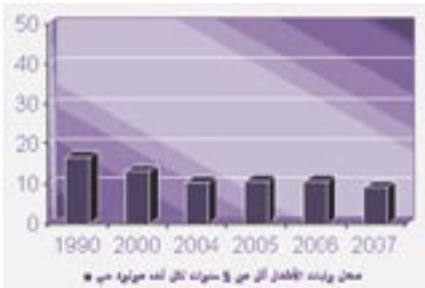
المصدر : الهيئة الوطنية
للصحة، التقرير الصحي
السنوي، اعداد مختلفة



معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل
ألف مولود حي في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧

المؤشر	السنوات
١٦,٦	١٩٩٠
١٣,١	٢٠٠٠
١٠,٣٩	٢٠٠٤
١٠,٤٥	٢٠٠٥
١٠,٦٩	٢٠٠٦
٩,١	٢٠٠٧

المصدر : جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية،
اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)



مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن
الخامسة في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ م

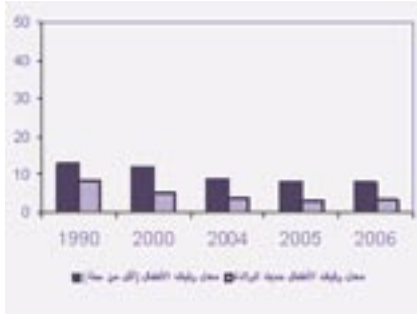
يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الوضع
الصحي حيث يجسد كفاءة النظام الصحي
في تقديم خدمات الرعاية الصحية لحديثي
الولادة والأطفال في مراحل نموهم الأولى
ويجسد التقدم في مجال الطب الوقائي.

وتشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
بحدود ٤٠٪ خلال الـ ١٧ سنة الماضية، حيث
انخفض من ١٦,٦ لكل ألف مولود في عام
١٩٩٠م إلى ٩,١ عام ٢٠٠٧م. وهذا يعني أن
دولة قطر قد اقتربت من تحقيق هدف تخفيض
معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين.

مؤشر معدل وفيات الرضع

يُعد مؤشر معدل وفيات الرضع من المؤشرات الهامة ليس لقياس الوضع الصحي والخدمات الطبية
المقدمة فحسب بل يعكس أيضاً الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتنموي بشكل عام، لذا فإن قياس
تطور الدول يقاس بمعدل وفيات الأطفال بها.

معدل وفيات الأطفال أقل من سنة والأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي
خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



السنوات	معدل وفيات الأطفال (أقل من سنة)	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة
١٩٩٠	١٣,٠	٨,٥
٢٠٠٠	١١,٧٣	٥,٣
٢٠٠٤	٨,٥٧	٣,٨
٢٠٠٥	٨,٢١	٣,٣
٢٠٠٦	٨,١٠	٣,٦
٢٠٠٧	٧,٤٦	٣,٧

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية،
اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

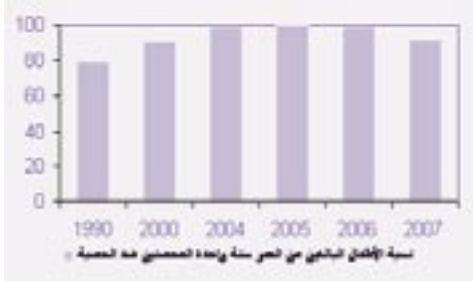
تشير البيانات الإحصائية لمؤشر معدل الوفيات الرضع إلى أن دولة قطر حققت تقدماً ملحوظاً في خفض معدلات وفيات الرضع، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال (أقل من سنة) من ١٣,٠ لكل ألف مولود في عام ١٩٩٠ م إلى ٧,٤٦ لكل ألف مولود في عام ٢٠٠٧ م.

كما انخفض معدل وفيات حديثي الولادة المبكرة من ٨,٥ لكل ألف مولود في عام ١٩٩٠ م إلى ٣,٧ لكل ألف مولود عام ٢٠٠٧ م. ويرجع هذا التقدم إلى تحسن خدمات متابعة صحة الأم خلال فترة الحمل وللتوسع في خدمات الولادة وخدمات تنظيم الأسرة واستخدامها للمباعدة بين الولادات.

مؤشر نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والملقحين ضد الحصبة

يعد التحصين ضد الحصبة من أهم الإنجازات الصحية لأن هذا المرض يسبب العديد من المشكلات الصحية التي تضر بحياة الطفل، ومنها الإسهال الحاد والتهابات الجهاز التنفسي الحادة

النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة



المؤشر	السنوات
٧٩	١٩٩٠
٩١	٢٠٠٠
٩٩	٢٠٠٤
١٠٠	٢٠٠٥
٩٩	٢٠٠٦
٩٢	٢٠٠٧

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية،
اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

تشير البيانات الخاصة بمؤشر نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة إلى أن دولة قطر قد حققت نجاحات كبيرة حيث ارتفعت النسبة من ٧٩٪ عام ١٩٩٠م إلى ٩٢٪ عام ٢٠٠٧م. وبذلك تكون دولة قطر قد اقتربت من المؤشر في الدول المتقدمة البالغ ٩٣٪. وجدير بالذكر بأن نجاح دولة قطر في الوصول إلى تغطية مرتفعة بالتحصين ضد الحصبة يعطي مؤشراً على نجاح الدولة أيضاً في تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية الأساسية التي تضر بصحة الطفل وحياته.

ونستطيع القول بأن دولة قطر ستتمكن من تخفيض معدل وفيات الرضع بمقدار الثلثين قبل الموعد المحدد عام ٢٠١٥م بعدة سنوات.

الهدف الخامس للألفية تحسين صحة الأمهات

الغاية 5-أ:

خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع
بين عامي ١٩٩٠، ٢٠١٥ م

اهتمت دولة قطر اهتماماً كبيراً بصحة الأمهات (الصحة الإنجابية)، حيث تم إنشاء مستشفى متخصص بالنساء والولادة عام ١٩٨٨ م بمؤسسة حمد الطبية، وكذلك قسم للنساء والولادة بمستشفى الخور مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات التي تؤمن رعاية سليمة للأمهات. علاوة على إنشاء وحدات متخصصة بالمراكز الصحية المنتشرة في أرجاء الدولة التي تهتم بتقديم خدمات الرعاية الصحية الراقية للأمهات والمواليد من خلال عيادات الأمومة ورعاية الحوامل وعيادات التحصين والطفل السليم بالإضافة إلى برنامج المرأة السليمة.

وتعد المؤشرات المرتبطة بتحسين صحة الأمهات من أهم المؤشرات التي تجسد مدى اهتمام الدولة بتقديم الرعاية الصحية الأساسية والتركيز على صحة المرأة والعمل على تقليل آثار الفقر على صحة الأم والطفل.

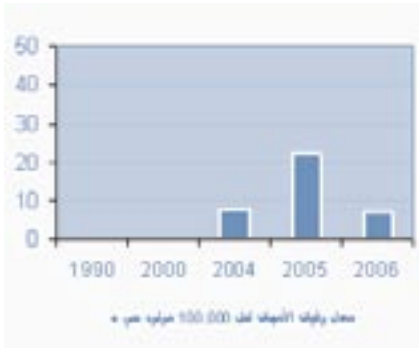
مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس

تعتبر الرعاية الصحية أثناء الحمل من المسائل الهامة التي ترفع من المستوى الصحي للأم والجنين والمولود وبالرغم من أن الحمل عملية فسيولوجية إلا أنه قد تحدث أثناءه بعض المضاعفات وهذه يمكن الوقاية من حدوثها أو الإقلال منها بالرعاية الصحية المستمرة للحامل.

وتعكس بيانات مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة إلى تذبذب المؤشر خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ حيث

وصل إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٦ م بسبب ضآلة عدد المواليد الناتجة عن قلة عدد السكان في دولة قطر ويمكن القول بأن انخفاض معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة يرجع إلى عوامل عدة منها ارتفاع المستوى التعليمي والتغذوي للمرأة، علاوة على أخذ التلقيحات الخاصة قبل الحمل وكذلك إجراء الولادة تحت إشراف أشخاص مؤهلين في مجال الصحة.

معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦

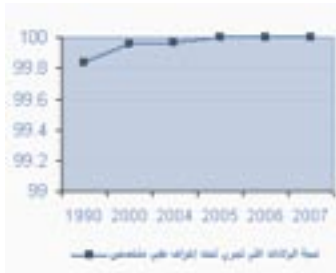


السنوات	المؤشر
١٩٩٠	٠,٠
٢٠٠٠	٠,٠
٢٠٠٤	٧,٦
٢٠٠٥	٢٢,٤
٢٠٠٦	٧,١

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

مؤشر نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف طبي متخصص

تشير المعطيات الإحصائية حول هذا المؤشر إلى أن دولة قطر قد حققت تقريباً نسبة ١٠٠٪، وهذا يعني أنه قد تم تحقيق هدف الارتقاء بصحة الأم منذ عام ١٩٩٠ م. نتيجة للإشراف المهني القدير على الولادات الذي توفره دولة قطر والذي يعد من أهم العوامل الأساسية للأمومة الآمنة.



السنوات	المؤشر
١٩٩٠	٩٩,٨٤
٢٠٠٠	٩٩,٩٦
٢٠٠٤	٩٩,٩٧
٢٠٠٥	١٠٠
٢٠٠٦	١٠٠
٢٠٠٧	١٠٠

نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف طبي متخصص في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧

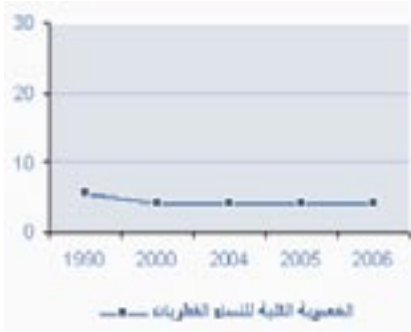
المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

مؤشر الخصوبة الكلية للنساء القطريات

انخفض مؤشر الخصوبة الكلية للنساء خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ م انخفاضاً تدريجياً من ٥,٧ عام ١٩٩٠ م إلى ٤,٠ في عام ٢٠٠٧ م وهذا يمكن تفسيره بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة القطرية ودخولها سوق العمل. كما ويلاحظ انخفاض معدلات الزواج المبكر بالنسبة للقطريين ٢٦,٤ سنة وللقطريات ٢٣,٦ سنة. ويعود ذلك إلى توجه الفتاة القطرية لإكمال دراستها الجامعية وتوجهها للعمل قبل إقدامها على الزواج.

معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات

في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



السنوات	المؤشر
١٩٩٠	٥,٧
٢٠٠٠	٤,٢
٢٠٠٤	٤,٢
٢٠٠٥	٤,٢
٢٠٠٦	٤,١
٢٠٠٧	٤

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

الغاية ٥-ب

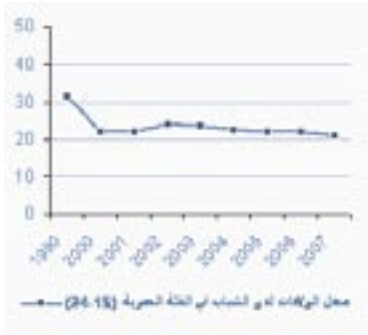
تحقيق الحصول الشامل لخدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ م

مؤشر معدل انتشار وسائل منع الحمل

يشير تقرير المسح الصحي العالمي لعام ٢٠٠٦ م إلى أن نسبة المتزوجين الذين يستخدمون الواقي الذكري هي ٢٠٪. وهذا يقل كثيرا عن معدل الانتشار في الدول المتقدمة والذي يتجاوز ٧٥٪.

مؤشر معدل الولادات لدى الشباب في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) انخفض مؤشر معدل الولادات لدى الشباب (١٥ - ٢٤) عام من ٣١,٤٪ عام ١٩٩٠م إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٧م ويفسر هذا الانخفاض بتأخر سن الزواج لدى الشباب فضلاً عن ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لهم.

معدل الولادات لدى الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤) في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



السنوات	المؤشر
١٩٩٠	٣١,٤
٢٠٠٠	٢٢,١
٢٠٠١	٢٢,٢
٢٠٠٢	٢٣,٩
٢٠٠٣	٢٣,٧
٢٠٠٤	٢٢,٦
٢٠٠٥	٢١,٩
٢٠٠٦	٢٢,٠
٢٠٠٧	٢١,٠

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

مؤشر تغطية العناية الطبية بعد الولادة (زيارة واحدة على الأقل) تقوم المؤسسات الصحية بدولة قطر بتقديم خدمات متكاملة بعد الولادة، تتمثل بخدمات العناية المركزة بالمواليد الجدد، وخدمات فحص المواليد الجدد وغيرها من الخدمات المرتبطة بالرعاية الصحية ما بعد الولادة. وتشمل هذه الخدمات كافة النساء المواطنين والمقيمت على قدم المساواة وبذلك فإن نسبة تغطية العناية الطبية بعد الولادة هي ١٠٠٪.

الهدف السابع للألفية

مكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) والمالاريا والدرن الرئوي (السل) والأمراض المعدية الأخرى



الغاية ٦-أ:

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥م والمباشرة في عكس انتشاره.

تولي دولة قطر اهتماماً بالغاً بصحة الفرد انطلاقاً من إيمانها بأن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها وأن العقل السليم في الجسم السليم. ومن أجل حماية المجتمع من الأمراض المعدية والمحافظة على عدم انتشارها أعدت برامج للتوعية وكذلك مراكز للرصد والسيطرة على الأمراض المعدية في الدولة، وإنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الإيدز عام ٢٠٠٦م. كما أنشأت الدولة إدارة القومسيون الطبي للكشف على العمالة الوافدة للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية وذلك للحد من انتشارها بالإضافة إلى توفير العلاج المجاني وتعزيز الرقابة على نقل الدم وغيرها من الإجراءات التي تساهم في الحد من تلك الأمراض لذا نجد أن الإصابات بأمراض (الإيدز - الملاريا - السل الرئوي) كانت ضئيلة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٧م.

مؤشر انتشار فيروس نقص المناعة لدى السكان في
الفئة العمرية (١٥ - ٢٤ سنة).

تشير الإحصاءات الصحية إلى أن مؤشر انتشار فيروس نقص
المناعة البشرية / الإيدز لدى السكان في الفئة العمرية
(١٥-٢٤) سنة في دولة قطر يساوي صفرًا لعام ٢٠٠٧م.

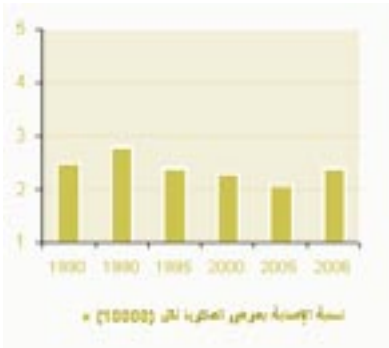
الغاية ٦-ب:

تحقيق الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية
الإيدز للأشخاص المحتاجين.

مؤشر نسبة السكان الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز المتقدم والذين يحصلون على العقاقير ضد الفيروس
توفر دولة قطر لكافة المصابين بمرض الإيدز العقاقير المطلوبة للمعالجة من الفيروس وبذلك تكون نسبة السكان الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز المتقدم والذين يحصلون على العقاقير ١٠٠٪.

الغاية ٦-ج:

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥م
والمباشرة في عكس انتشارها.



معدلات الإصابة بمرض الملاريا في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦

السنوات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المؤشر	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٢,١	٢,٤

المصدر: الهيئة الوطنية للصحة، التقرير الصحي السنوي،
اعداد مختلفة

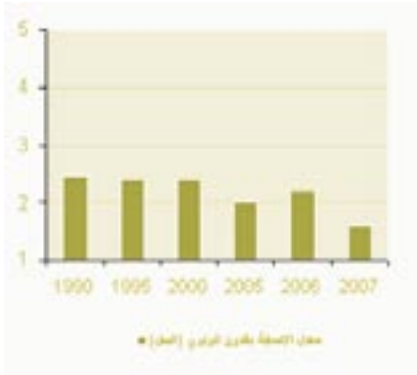
تشير البيانات الإحصائية حول هذا المؤشر إلى تدني معدل الإصابة بمرض الملاريا في دولة قطر حيث انخفض المؤشر من ٢,٨ إصابة لكل ١٠,٠٠٠ نسمة من السكان عام ١٩٩٠م إلى ٢,٤ إصابة عام ٢٠٠٦م وذلك يرجع إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لحماية المجتمع من انتشار الأمراض المعدية من خلال إجراءات الحماية، والفحوصات الطبية للقادمين للعمل في الدولة وإجراء التحصينات وتوفير العقاقير اللازمة للعلاج مما يساعد على انعدام المرض.

أما بالنسبة لمعدل الوفيات بسبب الملاريا فكانت إصابة واحدة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧م وبالتالي فإن مؤشر معدل الوفيات بسبب مرض الملاريا لكل ١٠,٠٠٠ من السكان يقترب من الصفر.

مؤشر معدل الإصابة بالدرن الرئوي (السل) والوفيات بسببه:

انخفض معدل الإصابة بالدرن الرئوي لكل ١٠,٠٠٠ من ٢,٥ إصابة عام ١٩٩٠م إلى ١,٦ إصابة عام ٢٠٠٧م وأغلب هذه الإصابات تكون بين الوافدين ويرجع التحسن في هذا المؤشر إلى ما تبذله الدولة من جهد كبير لمحاربة انتشار الأمراض المعدية وذلك عن طريق سد منافذ تسربه إلى الدولة والكشف المبكر للمصابين به وتوفير العقاقير لمكافحةه.

معدلات الإصابة بالدرن الرئوي في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



السنوات	المؤشر
١٩٩٠	٢,٥
١٩٩٥	٢,٤
٢٠٠٠	٢,٦
٢٠٠٥	٢,٠
٢٠٠٦	٢,٢
٢٠٠٧	١,٦

المصدر: الهيئة الوطنية للصحة، التقرير الصحي السنوي،
اعداد مختلفة

أما معدل الوفيات بسبب الإصابة بمرض الدرن الرئوي أو السل خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ يقترب من الصفر حيث حصلت وفاة واحدة في عام ٢٠٠٥ م.

مؤشر نسبة حالات السل التي سُفّيت في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة:

يشير المؤشر الخاص بفعالية نظام العلاج من السل في دولة قطر إلى أن نسبة الشفاء التام من المرض في ظل نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة كانت ٧,٣٠٪ لعام ٢٠٠٦ م.

الهدف السابع للألفية كفالة الاستدامة البيئية

الغاية ٧-أ:

دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية .

شهدت دولة قطر خلال العقود الثلاثة المنصرمة طفرة كبيرة وواضحة في الالتزام البيئي، ويتضح ذلك جلياً من خلال صياغة استراتيجيات وخطط عمل بيئية وتنفيذ برامج وسياسات خاصة بحماية البيئة، وفي المصادقة على اتفاقيات بيئية دولية وعربية وإقليمية، وأيضاً من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات والأنظمة الذي تدعم السياسات والتوجهات البيئية والتي من أهمها قانون حماية البيئة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ م. كما وقامت الدولة بخلق إطار مؤسسي لإدارة شؤون البيئة تمثل بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية عام ٢٠٠٠ م والذي أوكل إليه مهمة وضع السياسات العامة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تم إنشاء مؤسسات قضائية بيئية (النيابة البيئية) عام ٢٠٠٣ م التي تختص بالتحقيق في المخالفات والجرائم البيئية وإنشاء مركز أصدقاء البيئة عام ١٩٩٢ م والذي يسعى إلى تعميق الوعي البيئي بين أفراد المجتمع .

مؤشر نسبة مساحة الأراضي المكسوة بغابات :

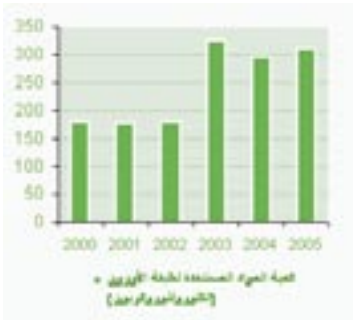
تبلغ نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات صفرًا وذلك لعدم وجود غابات في دولة قطر، حيث تتسم البيئة القطرية بوصفها بيئة صحراوية.



مؤشر استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

يشير هذا المؤشر إلى حصول زيادة في استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في دولة قطر خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م، حيث لوحظ ارتفاع استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون من ١٧٩,٣٠ طن عام ٢٠٠٠ م إلى ٣٠٩,٢٠ طن عام ٢٠٠٥ م. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات التنمية في البلاد بوتائر عالية، ومن المتوقع أن يتم الوقف النهائي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون قبل عام ٢٠١٠ م حيث مُنحت الدول فترة سماح لتحقيق ذلك وفقاً للمادة الخامسة من بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون خلال الفترة
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م (طن من مركبات الكلوروفلوروكربون)



السنوات	المؤشر
٢٠٠٠	١٧٩,٣٠
٢٠٠١	١٧٨,٤٤
٢٠٠٢	١٨٠,٧٠
٢٠٠٣	٣٢٥,١٥
٢٠٠٤	٢٩٤,٣٧
٢٠٠٥	٣٠٩,٢٢

المصدر: مجلس التخطيط، مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٠٦

مؤشر نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة:

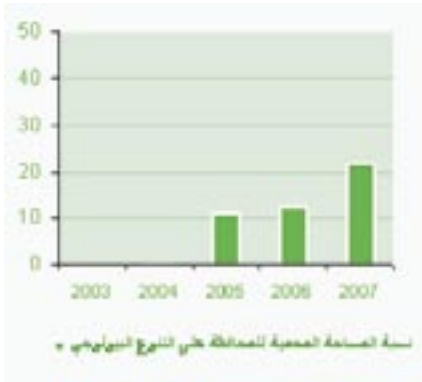
بلغ مؤشر نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة صفرًا وذلك لكون دولة قطر منتجة للنفط والغاز حيث يوفر الوقود غير الصلب للجميع بأسعار مناسبة جداً، فضلاً على أن البيئة القطرية هي بيئة صحراوية أي لا يوجد فيها غابات وبالتالي لا يوجد هناك استخدام للوقود الصلب الذي له انعكاسات خطيرة على البيئة.

الغاية ٧-ب:

تخفيض التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠م لتحقيق انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الخسارة

مؤشر نسبة المساحة المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحة الأراضي : حرصت دولة قطر على إنشاء مناطق محمية للمحافظة على الثروة الطبيعية حيث ارتفعت نسبة المساحة المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحة الأراضي بالدولة من ١٧,٠٪ عام ٢٠٠٣م إلى ٢١,٧٪ عام ٢٠٠٧م بعد إضافة محمية خور العديد لحماية الشعب المرجانية والكائنات البحرية وأنواع الثدييات والطيور والزواحف، وهذا يعني أن دولة قطر قد حققت المعيار العالمي الذي يحدد مساحة المحميات بـ ١٠٪ من مجموع أراضي الدولة منذ عام ٢٠٠٥م.

نسبة المساحة المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى
مجموع مساحة الأراضي خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧



السنوات	المؤشر
٢٠٠٣	٠,١٧
٢٠٠٤	٠,٥١
٢٠٠٥	١١,١٢
٢٠٠٦	١٢,٤٦
٢٠٠٧	٢١,٧٢

المصدر : المجلس الاعلى للبيئة والمحميات الطبيعية

إن ارتفاع مؤشر نسبة المناطق المحمية يشير إلى التزام دولة قطر بالمحافظة على المورد الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات وعلى التنوع البيولوجي في المناطق البرية وفي مياه البحار والشواطئ.

مؤشر نسبة الكائنات المهددة بالانقراض :

يستخدم هذا المؤشر لتقدير أنواعاً حيوية وبيان التغيير في التنوع البيولوجي، وتقييم الإجراءات المطبقة لاستدامته في الدولة، وتشير بيانات مسح التنوع البيولوجي إلى أن عدد أنواع الكائنات الحية النباتية والحيوانية التي تم التعرف عليها في دولة قطر بلغ ١٩٠٠ نوع موثق تشمل حوالي ١٠٠٠ نوع على اليابسة و٩٠٠ نوع بحري. وإن ٨٧٪ من الأنواع على اليابسة هي أنواع نادرة. أما بخصوص إجمالي عدد الأنواع المهددة بالانقراض في دولة قطر فيبلغ ٢٠ نوعاً تشكل الطيور المهددة بالانقراض منها (٥ أنواع) وهي تمثل ما نسبته ٩،١٪ من أنواع الطيور المسجلة في الدولة والبالغ عددها ٢٦٢ نوعاً، بينما تشكل أنواع الثدييات والأسماك البحرية (٣ أنواع) وهي تمثل نسبة ٢،٢٪ من مجمل أنواع الأسماك والثدييات المعروفة في قطر والبالغة ١٣٩ نوعاً، وبلغ عدد النباتات البرية المهددة بالانقراض (٧ أنواع) وهي تشكل ١،٨٧٪ من عدد النباتات البرية المسجلة والبالغة ٣٧٨ نباتاً. ويبلغ عدد البرمائيات المهددة بالانقراض ٥ أنواع.

الغاية ٧- ج:

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ م.

مؤشر نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بإطراد على مصدر محسن للماء ، في الحضر والريف :

اهتمت دولة قطر بتوفير المياه الصالحة للشرب (المأمونة) من خلال قيامها بالعديد من المشاريع التي ترمي إلى تأمين المياه للسكان كافة. وقد بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نظيفة مأمونة للشرب ١٠٠٪ نظراً للطبيعة الحضرية للمجتمع القطري وارتفاع مستوى رفاهيته.

مؤشر نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن:

تشير نسبة السكان الذي يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن إلى ان النسبة المئوية للسكان المتاح لهم الانتفاع بمرافق تفصل بطريقة صحية.

وتشير بيانات هذا المؤشر إلى أن نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن في دولة قطر قد بلغت ١٠٠٪ وذلك يرجع إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والذي تشهده الدولة وما رافق ذلك من تطور كبير في اتصال المباني السكنية بالشبكات العامة للمياه والمرافق الصحية والكهرباء.

وهذا يعني أن الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والانتفاع بصرف صحي محسن لا تشكل أي تحدي لدولة قطر.

الغاية ٧-د:

أن يكون قد تحقق بحلول عام ٢٠٢٠م ، تحسن ملموس لـ ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة .

مؤشر نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة :

تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على مسكن ملائم قرابة ١٠٠٪. وذلك لأن الدولة تقوم بتنفيذ برنامج الإسكان الشعبي والمجاني لذوي الدخل المحدود، حيث ينتفع من برنامج الإسكان الشعبي كافة العاملين في الوظائف الدنيا والمتوسطة. أما برنامج الإسكان المجاني فهو مخصص لفئات الأسر المحتاجة والأرامل والمسنين والمطلقات والعجزة . وتقوم الدولة أيضاً بتقديم الأرض والقروض لكبار موظفي الدولة. وقد ساهمت هذه البرامج في توفير سكن ملائم للمواطن القطري والذي يتناسب مع المستوى المعيشي العام في المجتمع .

ويمكن القول بأن هذه الغاية لا تشكل أي تحدي لدولة قطر التي تبنت سياسة إسكانية تؤمن وبصورة مستدامة السكن المناسب لكافة فئات المجتمع .

الغاية ٨-أ:

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقدير بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

الهدف الثامن للألفية إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

سعت دولة قطر منذ تأسيسها عام ١٩٧١م وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي في بناء شراكة عالمية للتنمية من خلال تطويرها لأنظمة تجارية ومالية واضحة وخالية من أنواع التمييز كافة ، وسن تشريعات وقوانين تنظم عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتكفل تحقيق الضمانات للمستثمر. كما وتقوم الدولة بتقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية وخصوصا الفقيرة منها والتي تعاني من مشكلات اقتصادية وسياسية تحد من قدرتها على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وانضمت دولة قطر للعديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية والعربية والإقليمية المهمة بقضايا التنمية والتجارة، كما وشاركت في جميع اللتقيات والمنتديات والمؤتمرات العالمية والإقليمية والعربية التي ترتبط بتعزيز التعاون الاقتصادي الهادف إلى الارتقاء بمعدلات النمو والتنمية في مختلف دولة العالم . وكانت دولة قطر سباقة لاستضافة العديد من الفعاليات العالمية في هذا المجال من أهمها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١م ، وقمة الجنوب الثانية لمجموعة ال (٧٧) والصين عام ٢٠٠٥م والذي صدر عنها خطة عمل الدوحة الذي أكدت على ضرورة تطوير استراتيجية مشتركة تخلق مناخات وطينة ملائمة تمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فضلاً عن المبادرة القطرية بإنشاء صندوق تنمية الجنوب والذي تبرعت له دولة قطر بمبلغ (٢٠) مليون دولار .

وسوف يشكل استضافة قطر لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد خلال الفترة من ٢٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٨م إضافة إلى إنجازات دولة قطر في رعاية قضايا التجارة الدولية وتنفيذها الأهداف الإنمائية للألفية ورعايتها لمصالح الدول النامية .



المؤشر : درجة الانفتاح التجاري :

يشير مؤشر الانفتاح التجاري إلى اتجاه تصاعدي في درجة الانفتاح التجاري في دولة قطر مع مطلع الألفية الجديدة ، حيث ارتفع المؤشر من ٧٥,٢٪ عام ٢٠٠٢م إلى ٩٩,٤٪ في عام ٢٠٠٧م ، وترجع أسباب ذلك إلى اعتماد دولة قطر على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي .

ومن المتوقع أن يستمر الانفتاح التجاري لدولة قطر بمستوى مرتفع خصوصاً وأن الدولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٠٥م ، وإلى السوق الخليجية المشتركة التي بدء العمل بها في مطلع يناير ٢٠٠٨م كما وعقدت الدولة العديد من اتفاقيات التبادل التجاري مع مختلف الدول المتقدمة والنامية فضلاً عن إنشائها للمناطق الحرة .

مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٢ (%)



السنوات	المؤشر
٢٠٠٢	٧٥,٢
٢٠٠٣	٧٦,٩
٢٠٠٤	٧٧,١
٢٠٠٥	٨٣,٤
٢٠٠٦	٨٨,٢
٢٠٠٧	٩٩,٤

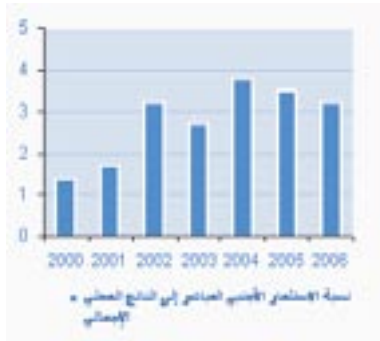
المصدر : مجلس التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ،
اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

المؤشر : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دولة قطر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م تطوراً ملحوظاً وقياسياً ، إذ بلغ إجمالي التدفقات ١٧٨٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م مقابل ٢٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م. وكنتيجة لذلك ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٤٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٠٦م

ويعزى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة قطر إلى عوامل عدة منها مرونة الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر فيها ، خصوصا في مجال الخدمات المالية ، والعقارية والاتصالات ، وإلى تحسن البيئة الاستثمارية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدولة والذي تخطى ٢٠٪. بالأسعار الجارية في العامين المنصرمين بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط بما قاد إلى جذب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المرتبطة بقطاع الهيدروكربون (النفط والغاز) .

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



السنوات	المؤشر
٢٠٠٠	١,٤
٢٠٠١	١,٧
٢٠٠٢	٣,٢
٢٠٠٣	٢,٧
٢٠٠٤	٣,٨
٢٠٠٥	٣,٥
٢٠٠٦	٣,٢

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، اعداد مختلفة

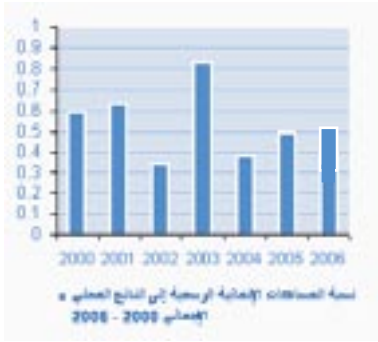
الغاية ٨- ب:

مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نمواً

المؤشر: المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

قامت دولة قطر منذ سبعينيات القرن الماضي بدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول النامية من خلال قيامها بتقديم المعونات والمساعدات الإنمائية التي تتسم بكونها أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل التجارية ، علاوة على اتساع قاعدتها الجغرافية إذ شملت أكثر من ٧٠ دولة في مختلف قارات العالم .

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



السنوات	المؤشر
٢٠٠٠	٠,٥٩
٢٠٠١	٠,٦٣
٢٠٠٢	٠,٣٤
٢٠٠٣	٠,٨٣
٢٠٠٤	٠,٣٨
٢٠٠٥	٠,٤٩
٢٠٠٦	٠,٥٢

المصدر: مجلس التخطيط، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ٢٠٠٦

وبلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ٥٣,٠٪ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، وهي بذلك تزيد بمقدار الضعف عن النسبة المقدمة من الدول المتقدمة والبالغة ٢٦,٠٪ خلال نفس الفترة.

وعلاوة على المساعدات الرسمية فإن هناك العديد من الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية تقوم بتقديم مختلف المساعدات للدول النامية وخصوصا الفقيرة منها وبما يساعدها على مكافحة الفقر والجوع، وتأمين مصادر دخل للفقراء فيها، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية.

كما وتسهم دولة قطر في تحقيق الشراكة العالمية للتنمية من خلال استقدامها لعددًا كبيراً من العاملة الوافدة التي تسهم في تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة، وتشكل هذه العمالة مصدراً مالياً مهماً للدول التي تصدرها، حيث ارتفعت تحويلاتها النقدية من دولة قطر من ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وهو ما شكل ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر.

الغاية ٨-ج:

التعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً

المؤشر: معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٢٤ عام. تتجسد أهمية دراسة عمالة الشباب في أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد يعتمد على مساهمة الشباب لأنهم يمثلون الفئة المنتجة. وتشير بيانات مسح القوى العاملة بالعينة إلى أن معدل البطالة في دولة قطر قد بلغ ٥١,٠٪ لعام ٢٠٠٧م مثلت بطالة الشباب نسبة ٤٨,٢٩٪ من إجمالي العاطلين عن العمل، ويلاحظ بأن معدلات البطالة لدى الشباب في قطر تتجاوز نظيرتها لدى الشبان.

أما على صعيد التعاون مع الدول النامية لوضع استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً، فيمكن الإشارة في هذا المجال لمبادرة صلتك التي أطلقتها سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير والتي تتضمن إيجاد فرص عمل للشباب في المنطقة العربية عن طريق توفير الصلة بينهم وبين أرباب العمل وتشجيعهم على تنفيذ مشاريع الأعمال الخاصة بهم، كما ستسهم هذه المبادرة في دعم وتشجيع البرامج العلمية المقدمة للشباب بشكل فعال وخاصة في المجال الاقتصادي. وتبرع سمو أمير دولة قطر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار كوقف لدعم مبادرة صلتك، التي ترمي إلى تعزيز صلة الشباب بسوق العمل.

كما وتقوم العديد من مؤسسات المجتمع المدني بدعم الشباب في إيجاد فرص عمل منتجة تؤمن لهم مصدر رزق مستدام، ومن هذه المؤسسات الرائدة دار الإفتاء الاجتماعي والتي تطرح ومن خلال مركز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من البرامج التي تساعد الشباب في قطر على البدء بمشروعات في مختلف المجالات التي توفر فرص عمل كثيرة.

الغاية ٨-د:

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة

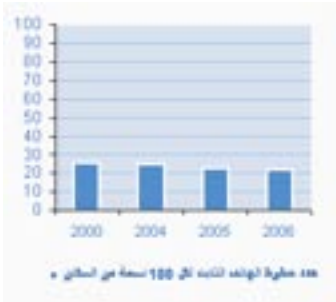
المؤشر: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة.

تبلغ نسبة السكان القادرين على الحصول على الأدوية الضرورية في دولة قطر بصورة دائمة ١٠٠٪، ويرجع ذلك إلى سياسة الرعاية الصحية التي تنتهجها الدولة ، حيث تقدم الأدوية من خلال المراكز الصحية والمستشفيات بصورة مجانية للمواطنين وبأسعار زهيدة للمقيمين .

الغاية ٨-هـ:

تعميم منافع التقنيات الجديدة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر : عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة من السكان .



خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان

في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٠

المؤشر	السنوات
٢٦	٢٠٠٠
٢٥	٢٠٠٤
٢٣	٢٠٠٥
٢٢	٢٠٠٦

المصدر : مجلس التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لمعرفة درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة، حيث يدل على مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية على مستوى الدولة كأحد عناصر البنية الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية .

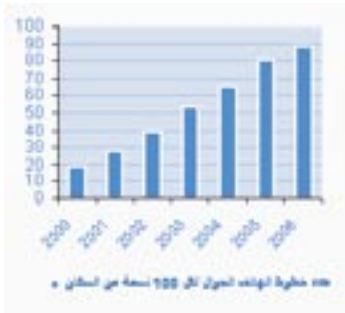
وتشير البيانات المتاحة حول هذا المؤشر إلى حصول تدني في عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان ، حيث انخفض المؤشر من ٢٦ خطأً في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢ خطأً لكل مائة من السكان في عام ٢٠٠٦م ، ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى شيوع استخدام الهاتف النقال وبشكل واسع ، نظراً لسهولة الحصول عليه.

وبالرغم من أن مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مائة نسمة في دولة قطر يتجاوز المعدل العالمي البالغ (١٨) خطأً، وكذلك المعدل في الدول النامية (١٣) خطأً، غير أنه يبقى منخفضاً مقارنةً بنظيره في الدول المتقدمة والبالغ ٤٤ خطأً هاتفياً لكل مائة نسمة السكان.

مؤشر عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة من السكان:

يعكس هذا المؤشر تقدم وسهولة عملية الاتصال، والاستفادة من تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي، وشهد مؤشر كثافة استخدام الهاتف النقال تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع من ١٩ خطأً لكل ١٠٠ نسمة السكان في عام ٢٠٠٠م إلى ٨٨ خطأً في عام ٢٠٠٦م، وهو بذلك يتخطى المعدل العالمي (٤١) خطأً ويقترب من نظيره في الدول المتقدمة البالغ (٩١) خطأً لكل ١٠٠ نسمة من السكان.

خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة من السكان في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م



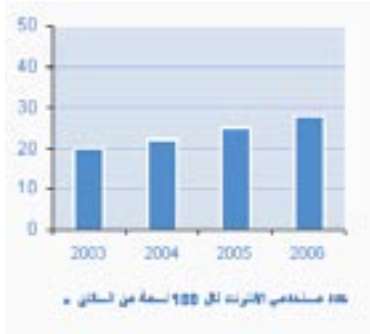
المصدر: مجلس التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

السنوات	المؤشر
٢٠٠٠	١٩
٢٠٠١	٢٨
٢٠٠٢	٣٩
٢٠٠٣	٥٣
٢٠٠٤	٦٥
٢٠٠٥	٨٠
٢٠٠٦	٨٨

ومن المتوقع إن يصل معدل انتشار الهاتف الجوال إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القليلة القادمة نتيجة لتنوع الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات وسهولة الحصول على الخدمة، وإدخال التكنولوجيات الحديثة عليها بصورة مستمرة، علاوة على منح تراخيص لشركات أخرى في سوق الاتصالات القطري كشركة فودافون.

مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان :

مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ م



السنوات	المؤشر
٢٠٠٣	٢٠
٢٠٠٤	٢٢
٢٠٠٥	٢٥
٢٠٠٦	٢٨

المصدر : مجلس التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية،
اعداد مختلفة (تم حساب المؤشر من قبل فريق العمل)

يعد هذا المؤشر مقياساً لمدى انتشار خدمة الإنترنت المطلوبة لتدفق البيانات وتبادل المعلومات وتيسير الاتصالات وتطور مجتمع المعلومات. وتشير البيانات المتاحة حول مؤشر انتشار الإنترنت إلى ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت لكل مائة نسمة من السكان من (٢٠) فرداً في عام ٢٠٠٣ م إلى ٢٨ فرداً في عام ٢٠٠٦ م، وهو بذلك يتجاوز المؤشر على الصعيد العالمي (١٩)، لكنه أقل من نظيره في دول الاتحاد الأوروبي (٥٥) فرداً.

ويرجع سبب هذا التطور الملحوظ في مؤشر استخدام الإنترنت إلى تطور البنية التحتية للاتصالات، علاوة على المناخ الحر الذي تشهده الدولة في مجال حرية الاتصال عن طريق الإنترنت.

إن التقدم الحاصل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة قطر أهلها لاحتلال المركز ٣٢ عالمياً والثاني عربياً في تقرير تكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٨.

الخلاصة

حققت دولة قطر تطوراً ملحوظاً في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال، وارتفاع معدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة ومعدل القرائية خصوصاً بين الشباب الذي وصل إلى ٩٩٪ عام ٢٠٠٧، كما وتلاشت الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، علاوة على أن جميع السكان في قطر يحصلون على المياه الصالحة للشرب وعلى خدمات الصرف الصحي والسكن اللائق بنسبة ١٠٠٪. ويمكن تلخيص مستوى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ بالآتي :

القضاء على الفقر المدقع والجوع: حققت دولة قطر الهدف منذ فترة طويلة، وبالتالي فإنه لايشكل تحدي للدولة، حيث أصبحت دول قطر من الدول ذات الدخل المرتفع، والذي يصل فيها إنفا الفرد أكثر من ٣٣ دولار يومياً في عام ٢٠٠٧.

تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: اقتربت الدولة كثيراً من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي للجميع، حيث تصل نسبة القيد في التعليم الغدبتدائي إلى ٩٧,٦٪ عام ٢٠٠٦.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: احرزت الدولة تقدماً ملحوظاً على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم، غير أن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل وفي الحياة السياسية يتطلب بذل مجهودات مكثفة لسد الفجوة بين الجنسين.

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين: اقتربت دولة قطر من تحقيق هذه الغاية، حيث وصل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٩,١ لكل ألف مولود عام ٢٠٠٧ مقارنة مع ١٦,٦ عام ١٩٩٠.

تحسين صحة الإمهات: حققت الدولة هدف الارتقاء بصحة الانجابية للامهات وتحقيق الامومة الآمنة فيما يتعلق بمؤشر نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيي الصحة ذوي المهارة والبالغ ١٠٠٪ في عام ٢٠٠٧.

مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى: حققت الدولة تقدماً ملموساً لتحقيق هذا الهدف ، حيث أنخفضت معدلات إنتشار السل والملاريا والوفيات بسببها والتي اقتربت من الصفر ، كما الدولة توفر الأدوية للمصابين بالإيدز ، وتبنى سياسات للحد من الإصابة به.

ضمان الاستدامة البيئية: حققت دولة قطر هذه الغاية في ما يتعلق بتأمين المياه الأمنة وخدمات الصرف الصحي لجميع السكان ، ونسبة الاراضي المحمية لتحقيق التنوع الحيوي ، وتأمين السكن الملائم لمختلف الاسر المعيشية ، وتبذل الدولة جهود حثيثة لخفض معدلات الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون (الكلوروفلوروكاربون) والتي تشكل تحدي للدولة في الوقت الحاضر .

تحقيق الشراكة العالمية في التنمية: ساهمت دولة قطر في بناء شراكة عالمية للتنمية ويؤكد ذلك زيادة حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر للدول النامية والتي تخطت (٥٠,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦ ، وارتفاع معدلات الانفتاح التجاري للاقتصاد القطري والذي اقترب من ١٠٠٪، وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن الدولة قد أحرزت تقدماً في نشر فوائد التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات، وفي تأمين الحصول على الادوية بكلفة معقولة لكافة أفراد المجتمع .

وبصفة عامة يمكن القول بأن دولة قطر تسير في المسار المطلوب باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة لتبنيها لسياسات واستراتيجيات تستند على وضع أولويات واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما ينسجم مع الأهداف والغايات التي جاءت في الإعلان العالمي للألفية.

المصادر

- ١ - مجلس التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة .
- ٢ - مجلس التخطيط ، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٧
- ٣ - مجلس التخطيط ، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤
- ٤ - مجلس التخطيط ، مسح إنفاق ودخل الأسرة ، ٢٠٠١ .
- ٥ - مجلس التخطيط ، مسح إنفاق ودخل الأسرة ، ٢٠٠٧ .
- ٦ - مجلس التخطيط ، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ، ٢٠٠٦ .
- ٧ - الهيئة الوطنية للصحة ، المسح الصحي العالمي ، ٢٠٠٦ .
- ٨ - جهاز الإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات ، أعداد مختلفة .
- ٩ - وزارة التربية والتعليم ، التقرير الإحصائي السنوي لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ .
- ١٠ - المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية ، تقرير الموارد البشرية الأول : محور البيئة ، ٢٠٠٨ .
- ١١ - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة